مذكرة رئيس الجمهورية قبل اجتماع بمنزله
لمناقشة مشاريع السنة الأولى لخطة السنوات الخمس
فى ٢٦ ابريل ١٩٦١

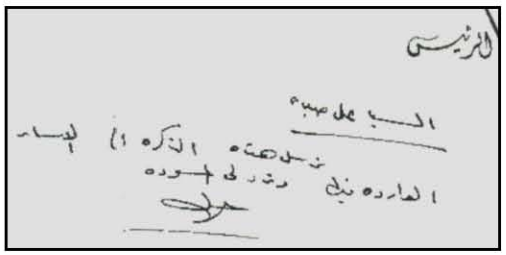

السيد على صبرى

ترسل هذه المذكرة الى الأسماء
الواردة فيها، وترد لى المسودة.
جمال

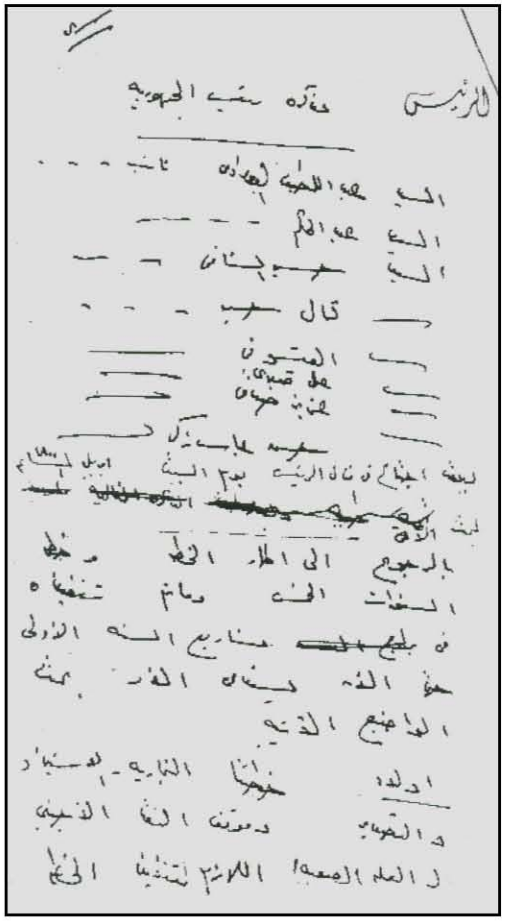

سرى

مذكرة رئيس الجمهورية

السيد عبد اللطيف البغدادى نائب ...
السيد عبد الحكيم ...
السيد حسين الشافعى ...
„ كمال حسين ...
„ القيسونى ...
„ على صبرى _____
„ عزيز صدقى _____
„ حسن عباس زكى _____

يعقد اجتماع فى منزل الرئيس يوم السبت ... ابريل الساعة ١٨٠٠ لبحث الآتى:

بالرجوع الى اطار الخطة، وخطة السنوات الخمس، وما تم تنفيذه فى مشاريع السنة الأولى حتى الآن؛ يستدعى الأمر بحث المواضيع الآتية:

أولا : خطتنا التجارية – الاستيراد والتصدير، وموقف النقد الأجنبى (العملة الصعبة) اللازم لتنفيذ الخطة،

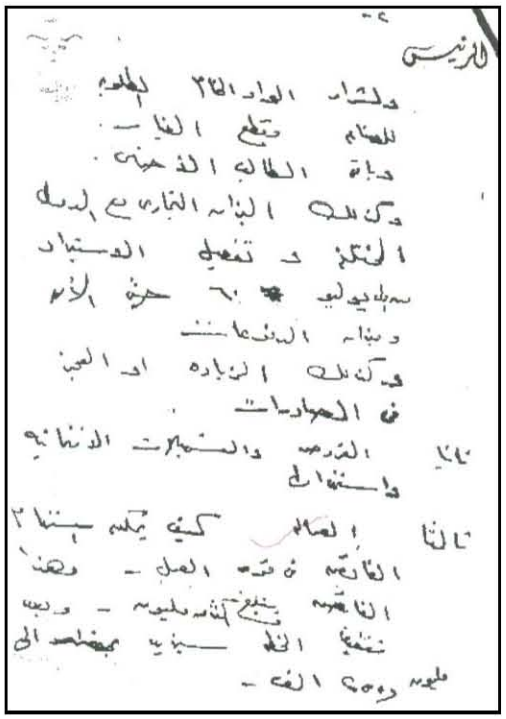

ولشراء المواد الخام المطلوبة للصناعة وقطع الغيار، وباقى المطالب الأخرى.

وكذلك الميزان التجارى مع الدول المختلفة، وتفصيل الاستيراد من أول يوليو ٦٠ حتى الآن، وميزان المدفوعات، وكذلك الزيادة أو العجز فى الصادرات.

ثانيا : القروض والتسهيلات الائتمانية واستخدامها.

ثالثا : العمالة؛ كيف يمكن استخدام الفائض فى قوة العمل؟ وهذا الفائض يبلغ أكثر من مليون، وبعد تنفيذ الخطة سيزيد الى مليون و ٢٥٠ ألف؛ الأمر الذى يدعو الى القلق.

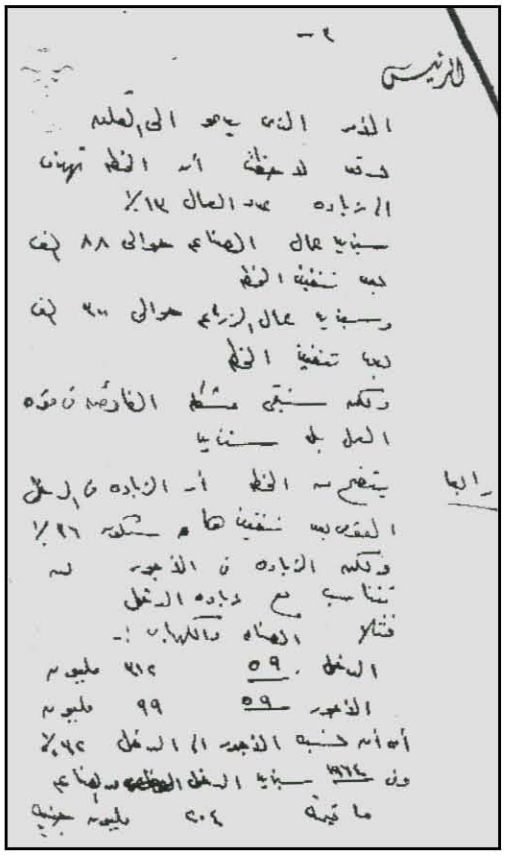

وقد لاحظت أن الخطة تهدف الى زيادة عدد العمال ١٣٪. سيزيد عمال الصناعة حوالى ٨٨ ألف بعد تنفيذ الخطة، وسيزيد عمال الزراعة حوالى ٣٠٠ ألف بعد تنفيذ الخطة، ولكن ستبقى مشكلة الفائض فى قوة العمل، بل ستزيد.

رابعا : يتضح من الخطة أن الزيادة فى الدخل القومى بعد تنفيذها ستكون ٣٦٪، ولكن الزيادة فى الأجور لن تتناسب مع زيادة الدخل؛ فمثلا الصناعة والكهرباء:

الدخل	سنة ٥٩	٣١٢ مليون.
الأجور	سنة ٥٩	٩٩ مليون.

أى أن نسبة الأجور الى الدخل ٣٢٪.

وفى سنة ١٩٦٤ سيزيد الدخل من الصناعة ماقيمته ٢٠٤ مليون جنيه؛ أى ٦٥٪ من الدخل

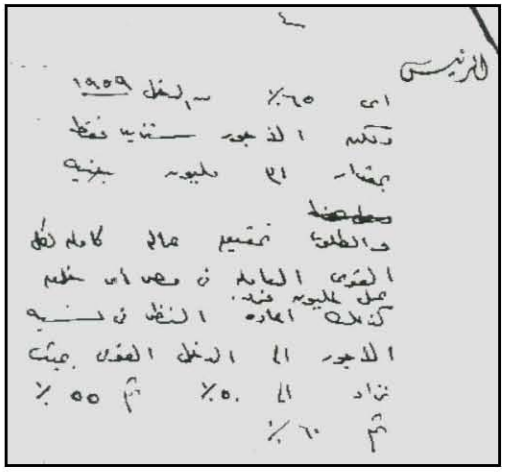

سنة ١٩٥٩، ولكن الأجور ستزيد فقط بمقدار ٣١ مليون جنية.

والمطلوب تحقيق عمالة كاملة لكل القوى العاملة فى مصر؛ أى خلق عمل لمليون فرد، كذلك اعادة النظر فى نسبة الأجور الى الدخل القومى، بحيث تزاد الى ٥٠ ٪، ثم ٥٥٪، ثم ٦٠٪.

اجتماع مجلس الوزراء بقصر القبة ١٩٥٨/٥/٢٤